الأمن والتنمية في المنطقة المغاربية:
قراءة في تأثير التهديدات اللاتناظرية على الاستثمار الأجنبي

رحموني عبد الرحيم

باحث في العلاقات الدولية،
كلية الحقوق والعلوم السياسية -جامعة الدكتور مولاي الطاهر -سعيدة-

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التركيز على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة المغاربية في ظل تنامي التهديدات اللاتناظرية، وهو الأمر الذي يفسح المجال أكثر للحديث عن مدى نجاعة التنمية في ظل بيئة غير مستقرة، فلا يمكن لنا أن نتكلم عن مفاتيح التنمية الشاملة في ظل غياب الأمن والاستقرار ولا يمكن الحديث عن بناء السلم والأمن في ظل غياب معادلات التنمية الشاملة، فهما بذلك يشكلان كلا مترابطا قائما على التفاعل الذي يعتبره عديد الباحثين في المجالات الأمنية لب أي دراسة خصوصا إذا تعلق الأمر بدول العالم النامي، في مقدمتها دول المنطقة المغاربية التي لا يزال اقتصاد بعض دولها يعاني من الانعكاسات الأمنية سواء داخليا كالتطرف وخارجيا كمآلات الأزمة الليبية والسلاح الليبي الذي هو مصدر اللاأمن في المنطقة، إضافة إلى تداعيات أزمة مالي على دول الحدود.

الكلمات المفتاحية: التهديدات اللاتناظرية، الاستثمار الأجنبي، علاقة التنمية بالأمن، المنطقة المغاربية.

تمهيد

إن البحث في المواضيع الأمنية أو التي لها صلة وطيدة بالمجال الأمني في أي مجتمع يعد على قدر كبير من الأهمية سواء ما تعلق بالدراسات النظرية أو الأمبريقية، علما أن الأمن عامل أساسي وعنصر لا بد من تحقيقه في أي وحدة دولية سواء الفواعل الدولاتية أو اللادولاتية، وهو الأمر الذي أضحى بصفة خاصة ينعكس على واقع الاستثمار في ظل تنامي ظاهرة العنف خاصة في شقه المسلح.

ما زاد من الحاجة لمثل هذه التوجهات هو تعقيدات السياسة العالمية التي يعتبر الاقتصاد فيها محركا رئيسيا وحلقة هامة من الحلقات التي تحكم المسرح الأمني من منطلق أن من يملك القوة بعديد جوانبها «العسكرية، الاقتصادية...» هو من يكون له وزن على الساحة العالمية، مما حتم التوجه نحو تبني النهج التعليمي لدراسة المواضيع ذات الحساسية والتي لا محالة سيكون لها أثر كبير على تحسين البيئة الاقتصادية.

فدول المنطقة المغاربة كمثيلاتها من الدول شهدت نوعا من التحرك الاقتصادي الأجنبي المتمثل أساسا في الاستثمار الأجنبي المباشر الذي أصبح في الوقت الحالي له وزن داخل المنظومة الاقتصادية العالمية، مما حتم جليا توفير البيئة المناسبة التي تساعد على إعطاء دفع قوي لتحريك عملية التنمية. ولعل التهديدات اللاتناظرية التي يكون مصدرها ليس الدول أصبحت تشكل رهانا وتحديا وتهديدا خطيرا على الواقع الاقليمي والدولي من منطلق ارتباط كل العمليات الحساسة كالتنمية والاستثمار بتوفير البيئة الآمنة لتحقيق نقلة نوعية في هذا المجال.

وعلى هذا الأساس، جاءت دراستنا هاته لتسلط الضوء على طبيعة العلاقة بين الأمن والتنمية بما فيها الاستثمار الأجنبي على اعتبار أنها تمثل ركنا أساسيا مشحونا بعديد نقاط الاستفهام، وفق إشكالية مفادها:

إلى أي مدى انعكست التهديدات اللاتناظرية على واقع الاستثمار الأجنبي في المنطقة المغاربية؟ وما هي طبيعة العلاقة بين توفير البيئة الآمنة ونجاح الاستثمار الأجنبي؟

وللإجابة على هذه الأسئلة، أردنا اختبار الفرضية التالية: أثرت التهديدات الجديدة كالإرهاب والجريمة المنظمة على واقع الاستثمار الأجنبي في المنطقة.

وكما تقتضي منهجية التحليل فإنه تم تقسيم الموضوع محل الدراسة إلى ثلاثة مستويات: تطرق الباحث في المستوى الأول إلى التسويق المفاهيمي لمصطلحات الأمن والاستثمار وفق الأطر المفاهيمية والنظرية، مرورا بالمستوى الثاني الذي جاء عبارة عن تحديد لأهم التهديدات اللاتناظرية التي تؤثر على واقع التنمية والاستثمار الأجنبي، وصولا إلى المستوى الثالث للحديث عن واقع الاستثمار الأجنبي في ظل تنامي ظاهرة التهديدات اللاتناظرية كالإرهاب والجريمة المنظمة.

I. وضع الأمن والاستثمار الأجنبي ضمن الميزان المفاهيمي والنظري للعلاقات الدولية

في خضم التسويق المفاهيمي للمصطلحات ظهر على الساحة العالمية مصطلح الأمن (Security) والذي يأخذ عديد الأبعاد والترابطات بين عدة حقول معرفية، إذ برز بمفهومه الواسع والشاسع منذ وجود البشرية فكان بذلك يقتصر على التهديد بالسلاح. ومع التطور في الحياة البشرية وتعقيدات المسرح العالمي، أخذ هذا المصطلح بالتوسع أكثر فشمل بذلك سياقات مختلفة بعد أن كانت مقتصرة على التهديد العسكري، إذ أصبح الأمن يأخذ ويتموقع في كل مجالات الحياة وسياقاتها نظرا لتوسع التهديدات وانتشار دائرتها.

يعد الأمن من بين أهم المصطلحات التي عرفت كيف تتموقع في حقل العلاقات الدولية لما له من ارتباطات وتجاذبات في عديد الحقول المعرفية والميدانية، ووفقا للتسويق الاصطلاحي أخذ هذا المصطلح بالبروز ليكون بذلك محل اهتمام الباحثين في الدراسات الدولية وحتى المحلية، فمن عموميته أنه يعني غياب أي تهديد بغياب الخوف سواء في الدولة أو الإقليم أو حتى المجال العالمي.

حرصا منا على إعطاء تعريف لهذا المصطلح، يجب التنويه إلى أن هناك تشابك للرؤى بين الباحثين حول تعريفه وكل يأخذ به حسب طبيعته، إذ نجد أن هناك من ينظر إليه من زاوية أنه يهدف لحماية الدولة داخليا ودفع التهديد الخارجي عنها بما يضمن لها ولمواطنيها حياة آمنة، بمعنى الاستقرار في ظل تحقيق شروط التقدم على كافة مستوياته بما يعمل على توفير كل متطلبات التنمية[1].

فهو بذلك يتموقع حول أحد أبرز الفواعل وهي الدول من منطلق أن كل أشكال وأبعاد الأمن إنما ترتبط بالضرورة بأمن الدولة، وهذا ما ينطلق إليه الواقعيون في صلب حديثهم عن الأمن وتركيزهم على أن الدولة تهدف للحفاظ على أمنها، وإننا بذلك نتحدث عن ركن هام في مجال الدراسات الأمنية الذي يعطي للدولة عامل الفعالية في جميع المجالات والتموجات الأمنية.

وفي السياق ذاته يرى المفكر مايكل ديلون (Michael Dillon) على أن الأمن يحمل ازدواجية دلالية تأخذ وجهين معا، الوجه الأول أن الأمن لا يعني فقط الحد من الخوف والتحرر من الخطر. فلو أخذنا به يكون المقصود مقصورا واستثنائيا فقط، أما

الوجه الثاني فهو إضافة إلى أن الأمن كما أسلفنا يعني التحرر من الخطر، بيد أنه وبدرجة كبيرة يعني الحد من نشاط وانتشار الخطر. فهو بذلك يكتنفه نوع من الغموض[2].

وفي سياق القول، حتى يتضح لنا المقام أكثر فأكثر فإنه يجب علينا أن نتطرق إلى أبرز المدارس الفكرية والنظرية التي تطرقت لهذا الجانب، إذ نرى أن رواد المدرسة الواقعية في مقدمتهم هانز مورغانتو (Hans Morgantu) وجون مير شايمر (John Meyer Shammer) هم الأكثر دفاعا على أن الأمن من صميم اهتمامات الدولة باعتبارها الفاعل الوحيد والأساسي في العلاقات الدولية، إذ يقتصر الأمن حسبهم على حدود الدولة الوطنية ضد أي تهديد، ومن جهة أخرى يرون أن القوة هي المحدد الرئيسي والمحوري لتحقيق الأمن، بل من أجل الحفاظ على أمنها تنتهج جهودا دفاعية أو هجومية.

في حين يرى منظروا المدرسة الليبرالية من روادها ستانلي هوفمان (Stanley Hoffman) أن الفوضى عائق أمام التعاون، فهم بذلك يركزون على توفير حقوق الإنسان، كما أن انتشار الديمقراطية هو مصدر للسلام. أما البنائيون كـألكسندر ويندت (Alexander Windt) فهم ينطلقون من تحديد لمفهوم الأمن على أنه مسألة إدراك وحسبهم انتقل الأمن من مستوى الدولة إلى مستوى الفرد، وهنا دون أن نتغاضى عن النظرية النقدية التي انطلق روادها من مسلمة أن الأمن بناء اجتماعي وأنه يجب تحرير الأفراد والجماعات، فالأمن عندهم لا يقتصر على القوة العسكرية بل يتعداها لمتغيرات أخرى[3].

ومن منطلق أن الأمن والتنمية علاقتهما ترابطية، فإننا نقف أمام حتمية أنه لا يمكن تحقيق التنمية في غياب الأمن في حين لا يمكن الحديث عن بناء أمن في ظل فشل التنمية، وهو ما تحدثت عنه مدرسة كوبنهاغن (Copenhagen) التي انطلقت من أن مفهوم الأمن في التوجهات الجديدة توسع بتوسع التهديدات، إذ يرى باري بوزان(Barry Bozan) أحد رواد هذا التوجه أن الأمن في المنظور الجديد توسعت أبعاده لتشمل عديد الحقول الأخرى والتي أراد من خلالها الحديث وإجمال أبعاده فيما يلي[4]:

- **الأمن المجتمعي:** ينطلق هذا الشق من أبعاد الأمن من مسلمة أن الهوية ركيزة أساسية في المجتمع، وهي الحلقة الأهم لبناء وتعريف السياسة الأمنية خاصة في عالمنا اليوم؛

- **الأمن العسكري**: فالتهديد لازال لحد الآن بعده الأهم مرتبط بالجانب العسكري على اعتبار أن الدول لابد عليها من التأهب دوما لحفظ أمن الدولة من المخاطر التي تستهدفها؛

- **الأمن السياسي:** من منطلق أن الاستقرار عامل أساسي لتحقيق التنمية في عديد سياقاتها «السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية...»؛

- **الأمن الاجتماعي:** ويعني بدرجة معتبرة، القدرة على إعادة إنتاج أنماط خصوصية المجتمع؛

- **الأمن البيئي:** والذي يهدف إلى حماية البيئة التي تشكل عنصرا أساسيا وعامل قوة، ما يحتم بالضرورة القصوى خاصة مع الظواهر المناخية التوجه بشدة للحفاظ على البيئة؛

- **الأمن الاقتصادي:** يعد الاقتصاد الوطني من بين أهم ركائز بناء الدولة وأحد جوانب معادلات القوة الشاملة، فهو المحرك لعديد الجوانب المختلفة والمتداخلة والمتعلقة في نفس الوقت ببعضها البعض، وهو ركن أساسي في العمليات الأمنية قائم على الحفاظ على الموارد وتحقيق التنمية الاقتصادية التي بدورها ترتبط ارتباطا وثيقا بالأمن.

ننتقل بعد ذلك إلى شق هام يكاد يكون الوحدة المركزية للدراسة من منطلق أن الاستثمار عامل أساسي في العلاقات الدولية، والذي ينظر إليه البعض من المفكرين على أنه انتقال رؤوس الأموال من الخارج إلى الدولة المضيفة بغية تحقيق ربح للمستثمر الأجنبي وبما يكفل زيادة الإنتاج والتنمية في الدولة المضيفة. في حين يرى البعض من الاقتصاديين أنه يعد إحدى العمليات الحيوية والتي لابد وأن تتطلب تدخلا وتأثيرا لتنشيط وخلق رؤوس الأموال بمعنى ثروة المستثمر[5].

كما يمكن النظر للاستثمار الأجنبي على أنه ذلك الاستثمار الذي يكون مصدرا قادما من خارج الدولة المضيفة والمالـك لرؤوس الأموال، والذي يرجى منه المساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني بما يكفل تفعيل عجلة التنمية[6]، ومنه فإنه ينظر إليه من جهة التنمية القائمة على عديد العوامل المساعدة لتحقيق الربح والمساهمة في رفع الدخل الوطني والذي يؤكد عليه موقع الاقتصاد الوطني في السياسة العالمية.

ومن جهة أخرى، أمكن الحديث عن شق آخر يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كل تلك الاستثمارات التي تساهم فيها أي مؤسسة أجنبيـة، ويمكن لها أن تظهر في

شكل جلي بعدة صور وعديد الأشكال في مختلف المجالات كمساهمة في رأس المال الاجتماعي، في الأربـاح المعاد استثمارها، وكل أنواع القروض الآتية من البلد الأم[7].

ومما لا يحتاج إلى التأكيد أن التهديدات باختلاف سياقاتها تمثل أحد أبرز العراقيل التي تقف في وجه الاستثمار سواء الوطني وحتى الأجنبي. من منطلق أن البيئة عامل رئيسي في البنية الاستثمارية، فإن التطورات الراهنة في المنطقة خاصة الحدود الجنوبية الشرقية للجزائر مع ليبيا، إضافة إلى إفرازات الأوضاع في منطقة الساحل والصحراء، ألقت بضلالها على واقع الاستثمار الأجنبي خاصة في أقاليم المنطقة المغاربية، الأمر الذي يستوجب تحقيق الأمن، مما ينعكس على الجانب لاقتصادي في أبعاده الأمنية.

II. التهديدات اللاتناظرية وأثرها على الاستثمار الأجنبي

في سياق الحديث عن مجمل التهديدات التي تؤثر على الأمن والاستقرار على الدولة والفرد سواء على المستوى الوطني وحتى الإقليمي والدولي، يمكن التطرق إلى التهديدات اللاتناظرية أو كما يسميها البعض التهديدات اللادولاتية وهي تلك التهديدات التي يكون مصدرها غير الدولة كالجماعات. فلو أطنبنا الحديث عن هذا الجانب فإنه يجب التأكيد على أنها تشكل تحديا للدولة من أجل تحقيق الأمن واستقرار الاقتصاد وخلق جو ملائم للاستثمار.

ففي الدراسات الأمنية يتم النظر إلى التهديدات اللاتناظرية* على أنها تشكل رهانا حقيقيا معقدا لابد من تكثيف الجهود لمحاربته، وهذا بتبني عديد الدول لمختلف الخطط والإجراءات لتحقيق الأمن والاستقرار في ظل التشابك الذي يخيم على السياسة العالمية، إذ أن المتضرر من هذه الأعمال هي الدولة وبطبيعة الحال المجتمع والفرد من منطلق التأثير والتأثر. لابد من الإشارة إلى أن أمن الفرد وأمن المجتمع أهم متغير في مجال العلاقات والدراسات الأمنية خاصة إذا تعلق الأمر بتهديد الدولة داخليا وخارجيا[8].

فالإرهاب في الأدبيات السياسية معروف على أنه تهديد لكيان الدولة وتهديد لأمن الفرد والأمن الشامل، إذ لا يمكن إعطاء تعريف محدد لهذا المتغير الهام فهو بذلك مصطلحا لينا ولا يوجد ثبات للتعريف في كل الأدبيات الحديثة، من منطق أن كل فاعل يستخدم مصطلحي الإرهاب ومكافحة الإرهاب من وجهة النظر التي تحكمها أيديولوجيته ومصلحته الوطنية الذاتية.

فالأمن في الأدبيات النظرية التقليدية كالمدرسة الواقعية الليبرالية كان أساسه أمن الدول والإقليم (الجماعي)، لكن مع توسع نطاق التهديدات وشمولية الأبعاد التي مسها هذا التهديد أصبح لزام إعادة النظر في توجهات أخرى تأخذ الفرد والمجتمع بعين الاعتبار، وهنا أمكن لنا الحديث عن مدرسة كوبنهاغن ومساهمات روادها في مقدمتهم باري بوزان والذي رأى أن التهديدات توسعت لتشمل عديد الأبعاد «الأمن الاجتماعي، الأمن المجتمعي، الأمن الاقتصادي، الأمن العسكري، الأمن السياسي، الأمن البيئي»، من منطلق أن التهديدات أصبحت موسعة تشمل بذلك «التهديد العسكري، التهديد الاقتصادي، التهديد المجتمعي، التهديد السياسي»[9].

ومن هذه النقطة، فلو أخذنا المنطقة المغاربية باعتبارها تمثل نموذجا جديرا بالبحث والاهتمام الذي مسته مجمل هاته التهديدات، سواء على مستويات وأبعاد الأمن الإقليمي والدولي والفردي، نجد أن البعد الاقتصادي للأمن يحتل مجالا حيويا ضمن هاته الأدبيات الأمنية القائمة على حماية الاستثمار في ضل تنامي ظاهرة التهديد المسلح والعنيف.

ولعل هذا الرهان الحقيقي والتهديد اللامتناهي للإرهاب دفع المشرع في القانون الجزائري الأخذ بالحسبان موقعه ضمن الهندسة الدستورية والقانونية التشريعية، وهنا نأخذ على سبيل الذكر لا الحصر نص المادة الأولى من المرسوم التشريعي رقم 92-03 المتعلق بمكافحة الإرهاب تؤكد في نقطة هامة على أنه: «يعتبر عملا تخريبيا أو إرهابيا... كل مخالفة تستهدف أمن الدولة والسلامة الترابية واستقرار المؤسسات وسيرها العادي»

ومما يمكن التأكيد عليه هو أن الجزائر وفقا لتطلعاتها وديناميكياتها القائمة على الحد من هذه الظاهرة، فإنها بذلك اعتمدت مقاربة واستراتيجية مبنية أساسا على ثلاثة أساليب وديناميات، حيث تم اعتماد الركيزة الأولى على مسببات الإرهاب والعوامل التي أدت إلى ظهوره وتفشيه وتهديده للأمن، أما الثانية فهي قائمة على الاستراتيجيات الواجبة للعمل ومواجهة هذا التهديد، في حين خصت الركيزة الثالثة الاهتمام بأمن الفرد وحقوق الإنسان وفق تطلعات صانع القرار والقائمة على حماية حقوق الفرد في ظل تفشي هذه الظاهرة[10].

وحسب العارفين بهذا الشأن، يرى الأستاذ منصور لخضاري[11] أن قانون العقوبات لسنة 1995 وسع هذا النطاق ليشمل تهديد الوحدة الوطنية وهذا في مادته 87 مكرر والتي جاء في نصها:

«يعتبر فعلا إرهابيا أو تخريبيا، في مفهوم هذا الأمر، كل فعل يستهدف أمن الدولة والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقرار المؤسسات وسيرها العادي عن طريق أي عمل غرضه ما يأتي:

- بث الرعب في أوساط السكان وخلق جو انعدام الأمن من خلال الاعتداء المعنوي أو الجسدي على الأشخاص أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو المس بممتلكاتهم؛
- عرقلة حركة المرور أو حرية التنقل في الطرق والتجمهر أو الاعتصام في الساحات العمومية؛
- الاعتداء على رموز الأمة والجمهورية ونبش أو تدنيس القبور؛
- الاعتداء على وسائل المواصلات والنقل والملكيات العمومية والخاصة والاستحواذ عليها أو احتلالها دون مسوغ قانوني؛
- الاعتداء على المحيط أو إدخال مادة أو تسريبها في الجو أو في باطن الأرض أو إلقائـها عليها أو في المياه بما فيها المياه الإقليمية من شأنها جعل صحة الإنسان أو الحيوان أو البيئة الطبيعية في خطر؛
- عرقلة عمل السلطات العمومية أو حرية ممارسة العبادة والحريات العامة وسير المؤسسات المساعدة للمرفق العام».[12]

لنتكلم بشكل أوسع عن طبيعة هذه التهديدات التي يكون من ضمنها الإرهاب Terrorism** الذي يعد إلى درجة كبيرة من أهم التهديدات الصلبة التي يمس صداها الدول والأفراد، لكن لو تكلمنا في هذا الصدد لوجدنا أن مفهوم الإرهاب متعارف عليه ومتفق عليه إلى درجة كبيرة نظرا لتوافر عوامل التهديد المكونة له، وعليه وجب الحديث عن جملة التهديدات التي يكون لها الأثر الكبير وتشكل تحديا حقيقيا أمام عملية البناء الدولاتي.

ولعل إدراج الإرهاب ضمن الأجندات الأمنية العالمية جعله مصدر تهديد حقيقي ورهان صعب لابد على الدول مكافحته كل حسب إمكانياتها وإيديولوجيتها، على اعتبار أن مخرجاته وإفرازاته يكون لها صدى وتأثير واسع على عديد القطاعات بما فيها قطاع الاقتصاد القائم على الأمن الاقتصادي والذي يعني بالضرورة توفير الأمن والاستقرار للنهوض بالبناء الاقتصادي الذي يمثل وحدة مركزية في عمليات التنمية.

فلا يمكن أن نتكلم عن التنمية في غياب الأمن والاستقرار، ولا يمكن الحديث عن بناء السلم والأمن في ظل غياب معادلات التنمية الشاملة، فهما بذلك كلا مترابطا قائما على التفاعل المتفاعل الذي يشكل لب أي دراسة خصوصا إذا تعلق الأمر بدول العالم النامي، في مقدمتها دول المنطقة المغاربية والتي لا يزال اقتصادها يعاني من تداعيات الأمن سواء داخليا كالتطرف وخارجيا كمآلات الأزمة الليبية والسلاح الليبي والذي هو مصدر اللاأمن في المنطقة، إضافة إلى انعكاسات أزمة مالي على دول الحدود.

III. مستقبل الاستثمار الأجنبي في ظل تنامي ظاهرة التهديدات اللاتناظرية

تجدر الإشارة إلى أن القارة الإفريقية تعد من بين أهم المناطق الحيوية ذات الميزات الجيوبولتيكية المتكاملة في العالم، من منطلق أن أقاليمها تزخر بعديد من مقومات القوة الشاملة المتمثلة في الموارد الطبيعية «كالذهب، البترول، النفط، الفوسفات، اليورانيوم...» وهو ما جعلها محل توافد لعديد الشركات خارج القارة للاستثمار -بغض النظر عن النفوذ- في هذه القطاعات الحيوية، لكن المتتبع لواقع الأحداث يدرك بروز فاعل آخر ألا وهو التهديدات اللاتناظرية المتمثلة أساسا في الإرهاب والجريمة المنظمة.

في خضم تطرقنا لهذا الجانب وجب علينا الحديث جليا عن أبرز محددات الاستثمار الأجنبي في القارة، حتى نكوِّن الصورة الحية لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا، إذ أمكننا الحديث عن التوافد الكثيف للشركات عبر الوطنية إلى القارة بفعل غناها بعديد الموارد الطبيعية والتي لم يتم استغلالها وطنيا على النحو الذي تتطور به هذه الأخيرة، الأمر الذي يدفع هذه الشركات إلى تبني الرؤى الغربية في الاستثمار القائمة على استنزاف ثروات القارة في ظل التسهيلات الكبيرة من الدول التي تشهد توافدا كبيرا لهذا النوع من الاستثمار.

وغير بعيد عن ذلك، فإن اتساع السوق المحلية المغاربية يعد عامل جذب رئيسي للتدفقات الاستثمارية الأجنبية. فحسب التقارير، فإنه يتم تخصيص نحو 60 % من الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا للنفط والموارد الطبيعية، وهو الأمر الذي يضعنا بين فكي السوق المحلية الموسعة وغنى القارة بالثروات وهي معادلة صعبة نظرا لغياب فاعلية تامة للأطراف الإفريقية واقتصار القوى الكبيرة، التي لها أيادي خفية في المنطقة، على الاستثمار في هذا الجانب، وهي معادلة مبنية أساسا على المقاربة التاريخية في التواجد داخل أقاليم القارة[13].

هذا الجانب من النشاط الاقتصادي هو في الأصل قائم على عدة عوامل جذب، أهمها ذلك الذي يتأتى بفعل الأسواق الإفريقية الكبيرة، التي تمتاز في نفس الوقت بالقرب الجغرافي وسهولة الوصول إلى مواقع الموارد الطاقوية بالأساس، كما أن اليد العاملة الإفريقية الرخيصة تساعد في جذب الاستثمارات الأجنبية بالنظر لأنها توفر على الشركة عبء اليد العاملة الأجنبية، ضف إلى ذلك أغلب دول القارة تمتاز بغنى هائل من الموارد الأولية الخام خاصة الطاقوية منها الأمر الذي يشكل حافزا رئيسيا في هذه العملية.

فلو أخذنا على سبيل الذكر لا الحصر إحدى البلدان الإفريقية لوجدنا أن أغلب استثماراتها خارج إفريقيا سواء في أوروبا أو دول القارة الأمريكية، وهنا أصبح الأمر محتوما بعوامل أخرى كتلك العوامل المساعدة على تحسين الاستثمار وزيادته، وفي مقابل ذلك فإن توفير البيئة الآمنة الخالية من كل أشكال التهديدات كفيل لاستقرار القارة، وهو الأمر الذي يعكس بصورة جلية واقع الاستثمار الأجنبي في إفريقيا[14].

وكما أسلفنا الذكر فإن الرهانات التي عاشتها القارة في السنوات الأخيرة جعلت عديد الشركات عبر الوطنية تعيد حساباتها في ظل تردي الأوضاع الأمنية في القارة، ما يضعنا أمام حتمية أنه لا يمكن تحقيق تنمية في ظل اللاأمن، في حين لا يمكن الحديث عن الأمن في غياب التنمية وهو الأمر الذي لا بد من التأكيد عليه جليا في الحديث عن التدفقات الأجنبية في القارة الإفريقية.

وهو نفس الأمر الذي ذهب إليه الباحث ماريو بيزيني (Mario Pezzini) في حديثه على أن التحول الديمقراطي في إفريقيا سيحسن بالأساس من واقع وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القارة، ما يتيح فرصا جديدة للمستثمرين من خلال تحسين الخدمات والبيئة الآمنة، إذ حسبه فإن القارة الإفريقية ككل والمنطقة المغاربية بالأساس بحاجة إلى إعادة هيكلة اقتصادية شاملة تجعل من الاقتصاد المحرك الرئيس

للتنمية في ظل ما يكتسي الساحة العالمية من رهانات وتحديات يكون للاقتصاد الدور المحوري لمجابهتها[15].

هناك العديد من العوامل التي تساعد على تحسين الأداء الاستثماري الأجنبي وفي مقدمتها الاستقرار على كافة الأصعدة والسياقات بدءا بالأمني وحتى السياسي والاقتصادي وغيره، الأمر الذي يضعنا أمام حتمية أن الاستقرار يساهم بالدرجة الأولى في تعزيز التنمية بصفة عامة بغض النظر أن الاستثمار الأجنبي يعزز النمو في الدول المضيفة. فواقع إفريقيا متشابك ومعقد يتميز باتساع بؤر التوتر هنا وهناك.

في خضم ذلك، فإن الاستثمار الأجنبي قائم على توفير البيئة التحتية الملائمة إضافة إلى أدوار مؤسساتية فاعلة وهو الأمر الذي تفتقده بعض دول المنطقة المغاربية بحكم اتساع رقعة التهديدات الجديدة الصلبة واللينة، إذ تشير عديد التقارير الدولية إلى أن توفير البيئة الآمنة وما ينعكس عليها في تعزيز المؤسسات هو كفيل بأن يشجع على الاستثمار الأجنبي، هذا إذا أخذنا بالحسبان كل الإجراءات التي تقوم بها الدول الإفريقية لتحقيق السلم والأمن في القارة[16]. وهي الحقيقة التي أكد عليها التقرير الخاص بالاستثمار العالمي لسنة 2016 الصادر عن هيئة الأمم المتحدة (Rapport sur l'investissement dans le monde) في الشطر الخاص بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إفريقيا، إذ رأى أن الاستثمار على كافة الفروع انخفض فيها بنسبة 25 % بفعل الجو المشحون بالتهديدات خاصة في الأقاليم وبؤر التوتر في الساحل الإفريقي، وهو ما يُنذر باستمرار الانخفاض في ظل استحالة وجود حل لهذه التهديدات اللاتماثيلية. ومما أكدت عليه التقارير الدولية المتعددة فإنه أصبح لزاما إعادة النظر في السياسات الأمنية المتبعة في المنطقة وإفريقيا بالكامل خاصة في ظل استفحال وتشابك الرهانات التي تحيط بها بكل أبعادها. وبالتالي يمكننا القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد أساسيا في إفريقيا[17].

وحسب مدير التنمية في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى للأمم المتحدة، واندیل كوكويني (Wandile Qokweni)، فإنه طرأ بين فترتين تغير كبير بين واقع الاستثمار الأجنبي في القارة. الفترة الأولى من 2010 إلى 2014، تم من خلالها ملاحظة تغير في توزيع وتدفق الاستثمار الأجنبي إلى إفريقيا إذ ارتفعت حصة إفريقيا جنوب من 7.2 % عام 2010 إلى 20 % عام 2014، في حين أن إفريقيا وسط انتقلت من 18 % إلى 22.4 %، أما بخصوص شرق إفريقيا فارتفعت حصتها من 10.3 % إلى 12.6 %، وما يلاحظ أن الخاسر الأكبر في

هذه المرحلة هي منطقة شمال إفريقيا التي شهدت حركات اجتماعية وتحول للسلطة مع اختلاف درجة العنف فيها، إذ شهدت تدفقات الاستثمار فيها من 35.7 % عام 2010 انخفاضا كبيرا لتصل سنة 2014 إلى 21.4 %، ونفس الشيء حدث مع غرب إفريقيا أين انخفضت التدفقات بشكل متوسط من 27.2 % لتصل سنة 2014 إلى 23.7 %. في السياق ذاته وخلال الفترة الثانية من واقع الاستثمار أي بعد سنة 2015، شهدت المنطقة المغاربية عودة للاستقرار وزيادة التدفقات الأجنبية نحو شمال إفريقيا. لو أخذنا على سبيل المثال مصر التي شهدت قبل هذه الفترة حراكا اجتماعيا حادا انتهى بسيناريو سياسي -دون الخوض فيه- للاحظنا أن نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفعت بنسبة مقبولة لتصل إلى 6.7 مليار دولار بعد أن كانت قبل سنة 4.8 مليار دولار. هذا ما يؤكد جليا على دور البيئة الآمنة وانعكاساتها على تدفقات الاستثمارات في القارة[18]. وعليه فإنّه أصبح لزاما إعادة بناء بيئة آمنة لتعزيز الاستثمارات الاقتصادية قادرة على النهوض بالاقتصاد إلى أرقى المستويات خاصة في دول العالم النامي.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر كما أسلفنا الذكر يلعب الأدوار المحورية في دعم اقتصاديات الدول النامية وهو ما حدث ولو جزئيا في المنطقة المغاربية خاصة مرحلة ما قبل الحراك الاجتماعي 2011، وهو ما لوحظ سابقا حسب التقرير الصادر عن مصرف ليبيا المركزي سنة 2008 (Central Bank of Libya) الذي يعاني على عكس غيره من دول المنطقة من تدني حجم الاستثمارات الذي يقتصر على المحروقات فقط، ما أدى بليبيا إلى التأخر اقتصاديا بفعل تمركز عدة عوامل طاردة للاستثمار.

ما يمكن الوقوف عليه هو أن أهم الأسباب التي كانت تقف وراء تدني مستوى وتدفق الاستثمار إلى ليبيا في السابق هو أن الحكومة آنذاك لم تسمح بالاستثمار الأجنبي في الاقتصاد أو سمحت ولو بطرق محدودة، خاصة إذا تعلق الأمر بالنفط والغاز. لكن بعد 1998 وتاريخ إنشاء المجلس الليبي للاستثمار (Libyan Investment Council) شهد الاستثمار الأجنبي تدفقا نوعيا وهو ما يعكس العلاقة البينية بين الأوضاع الاقتصادية والسياسية بتدفق الاستثمارات[19].

فلو تطرقنا بالتفصيل إلى أهم البؤر التي شهدت تمدد هذه التهديدات فإن ليبيا تكون في المقدمة على اعتبار أنها شهدت أعنف التغيرات والتي كان يراد منها التغيير

من نظام الحكم -دون الخوض بالتفصيل في الأزمة الليبية-. ومع إعلان السلطات الليبية الرسمية في عديد المناسبات عن إحراز تقدم في الاستثمار إلا أن ذلك لا يخفي عديد التحديات والعقبات التي وقفت ولازالت تقف في وجه الاستثمار الأجنبي، وما يؤرق كاهل الاستثمار في ليبيا وتنامي التهديدات خاصة العنيفة منها هو الغموض السياسي وما يمكن له أن يشكل إفرازا على كامل المنطقة المغاربية.

ومنه فإن أهم ما يمكن أن يلاحظه المتتبع للأحداث في ليبيا وجود وجهين للسلطة، وهو الأمر الذي أصبح أهم تحدي لقيام وبناء دولة ليبية ديمقراطية بعيدا عن التدخل المباشر وغير المباشر للقوى الدولية فيها، ما يجعل من جملة الحلول التي يمكن لها أن تؤسس لدولة ليبية ديمقراطية هو مكافحة الفساد بكل أشكاله والذي تفشى بشدة في ليبيا، إضافة إلى الترويج أكثر للاستثمار وهو ما يتأتى فعليا وضمنيا بتحقيق الأمن والاستقرار وفق خريطة البيئة الآمنة، وما يمكن له أن يشكل عامل جذب للاستثمار الأجنبي هو وجود تسهيلات للمستثمرين[20].

من خلال ما سبق، يمكن القول أن مجمل التهديدات بتنوعها شكلت ولازالت تشكل رهانا أمنيا حقيقيا وتحديا اقتصاديا محوريا للتنمية في إفريقيا ودول العالم النامي، الأمر الذي يحتم بالضرورة التوجه إلى التنسيق على كل الأصعدة خاصة الأمنية منها من منطلق أن لا تنمية بدون أمن ولا أمن في غياب التنمية، مما يؤكد عديد المرات على أن التهديدات اللاتناظرية أخذت حيزا هاما في سجل معوقات الاستثمار في إفريقيا، فالأعمال الإرهابية مثلا قائمة على مسلمة زرع حالة اللاأمن واللااستقرار في الفضاء المغاربي والإفريقي.

إضافة إلى ذلك، فإن توظيف الجماعات الإرهابية لبعض الخلايا الُمندسة تحت لوائها في عملية القرصنة والتجارة الالكترونية، يؤدي إلى عقد صفقات مشبوهة تنعكس سلبا على التنمية بالأساس وعلى الاستثمار الأجنبي المباشر بالضرورة، وهنا يبقى الحل قائما على التوظيف الأمثل لكل السياسات الأمنية في الفضاء المغاربي والذي بطبيعة الحال سينعكس بالإيجاب على واقع التنمية والاستثمار الأجنبي في القارة[21].

خاتمة

في الأخير وختاما لهذه الدراسة والتي ركزت على الترابطات والتجاذبات بين البيئة الأمنية والتنمية والاستثمار الأجنبي، خلص البحث إلى عديد النتائج التي يمكن أن نجملها فيما يلي:

يعد الأمن بوصفه الشامل والواسع والمترابط مع عديد المجالات من بين أهم الركائز التي لا يمكن قيام أي استثمار أو نشاط تنموي في غيابها.

علاقة الأمن بالتنمية علاقة وطيدة إلى درجة أنه لا يمكن الحديث عن التنمية في غياب الأمن في حين أنه لا يمكن بناء الأمن أو الحديث عنه في ظل انعدام التنمية.

أثرت مجمل التهديدات التي عاشتها المنطقة على كيان الدولة خاصة منها اللاتماثلية بشقيها الصلب واللين كالإرهاب أثناء الأزمات الأمنية والجريمة المنظمة التي أصبحت تأخذ مكانها ضمن التهديدات الأكثر تأثيرا.

ومنه فإن الحديث عن الاستثمار يتعدى الجوانب الاقتصادية المعروفة ليربطها وجوبيا بتوفير الأمن الذي أصبح محتوما في عالم يتسم بالحساسية. وبالتالي على الدولة أن تصب جل اهتماماتها على الجانب الأمني بتنوع أبعاده «السياسي، الاقتصادي، العسكري، المجتمعي، الاجتماعي، البيئي»، فلا يمكن لنا أن نتكلم عن أي عملية أو قضية تنموية وفي مقدمتها الاستثمارات الأجنبية في غياب البيئة الآمنة والتي تعد العامل الرئيسي والمحوري لتحقيق نقلة نوعية في كل المجالات، كما يمكن القول أن أغلب الدول التي تشهد توافدا كبيرا للاستثمارات الأجنبية هي نفسها تلك التي برهنت في اعتمادها القوي على مواردها الطبيعية وحجم سوقها.

يجدر بنا أن نقول وبصفة شاملة أن تدفق الاستثمار الأجنبي إلى إفريقيا جنوب الصحراء وحتى المنطقة المغاربية لازال يعرف تذبذبا -خفيفا نوعا ما- مما يحيلنا لا محالة لدق ناقوس الخطر نظرا لاستفحال التهديدات التي عرقلت الاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي في القارة، ولعل هذه التهديدات قائمة على تنامي النزاعات المسلحة إضافة إلى الإرهاب وتداعياته على المنظومة الشاملة، ما يؤثر على الاستقرار الأمني وما يفرزه على عديد السياقات الأخرى كالاقتصاد والسياسة، مما يتطلب إعادة النظر في تبني نهج جديد ذا فعالية يقوم على تنسيق السياسات دوليا وإقليميا ومحليا وهو بالأساس يُبنى على تحقيق التنمية في القارة.

الهوامش

1. عدلي حسين، الأمن القومي وإستراتيجية تحقيقه، (القاهرة: د.د.ن، 1997)، ص 11.

2. عبد النور بن زعتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص 14.

3. ميلود عامر حاج، الأمن القومي العربي وتحدياته المستقبلية، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2016)، ص ص، 89 - 154.

4. محمود شاكر سعيد وخالد بن عبد العزيز الحرفش، مفاهيم أمنية، ط1، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010)، ص 13.

5. عليوش قربوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990)، ص 02.

6. منظمة الأمم المتحدة، مجلس التجارة UNCTAD، تقرير الاستثمار العـالمي 2001، أنظر الرابط:

3-http//UNCTAD Press Release htm, PP1.(2017/11/19 (أطلع عليه يوم.

7. زغيب شهرزاد، «الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع وآفاق»، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن، (الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، فيفري 2005)، ص 05.

* سنولي أهمية في هذا الحديث لأهم التهديدات التي تؤثر على الاستقرار كالتطرف و الإرهاب باعتبارهما أخطر التهديدات للاستثمار.

8. منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات-الميادين-التحديات، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2015) ، ص ص، 17 - 19.

9. سيد أحمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية - مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن، (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، ط1، 2014)، ص ص، 80 - 90.

10. بوجمعة لطفي، «الإجراءات الخاصة لمكافحة الجرائم الإرهابية في التشريع الجزائري»، مجلة العلوم الإنسانية، (الجزائر: جامعة قسنطينة، العدد 37، جوان 2012) ، ص 330.

11. منصور لخضاري، تطور ظاهرة الإرهاب في الجزائر من الصعيد الوطني إلى الصعيد عبر الوطني، (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، العدد194، ط1، 2014)، ص 09.

12. رئاسة الجمهورية، قانون العقوبات، (الجزائر: الأمانة العامة للحكومة، 2012)، ص ص، 30 - 32.

**لابد من الإشارة هنا إلا أن مصطلح الإرهاب مصطلح لين ليس له تعريف موحد ومحدد، باعتبار أن كل فاعل يعرفه ويفسره وفقا لمقاربته الخاصة.

13. Jacques Morisset, "Foreign direct investment in Africa: policies also matter", Paper presented at The Global Forum on International Investment: New Horizons And Policy Challenges For Foreign Direct Investment In The 21St Century, Mexico City, 2627- November 2001, Pp, 01- 03.

14. Sheila Page and others, Foreign Direct Investment by African Countries, London: Overseas Development Institute, December 2004, Pp, 09- 34.

15. Mario Pezzini, "Africa's transformation: Open for business", at: Adrienne Klasa, The Africa Investement Report 2016, London, 2016, Pp, 01 -15.

16. Yusufu Unisa Kamara, Foreign Direct Investment and Growth in Sub-Saharan Africa What are the Channels?, États-Unis: University of Kansas, October 2013, Pp, 01- 15.

17. Nations Unies, Rapport sur l'investissement dans le monde 2016 - Nationalité des investisseurs: enjeux et politiques, Suisse: Genève, 2016, Pp, 12- 19.

18. Wandile Qokweni, What influences foreign direct investment into Africa- Insights into African Capital Markets, South African, 2016, Pp, 01- 05.

19. Abobaker Salem, Key success factors impacting foreign direct investment and technology transfer: a comparative study of Libya and Egypt, Allemagne: Lambert Academic Publishing, 2015, P 93.

20. Ali. Alfituri,"The Libyan ExperienceOf Foreign Direct Investent", South East Asia Journal of Contemporary Business, Economics and Law, Vol. 2, Issue 2 June 2013, P 63.

21. محمد عبد العظيم الشيمي وآخرون، مدخل لظاهرة الإرهاب في مصر والمملكة العربية السعودية -تجارب إستراتيجية، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015)، ص ص، 342 - 347.

قائمة المراجع

أولا:المصادر والمراجع العربية

الكتب

- الشيمي، محمد عبد العظيم وآخرون، مدخل لظاهرة الإرهاب في مصر والمملكة العربية السعودية -تجارب إستراتيجية، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015).

- بن زعتر، عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005).
- حاج، ميلود عامر، الأمن القومي العربي وتحدياته المستقبلية، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2016).
- رئاسة الجمهورية، قانون العقوبات، (الجزائر: الأمانة العامة للحكومة، 2012).
- سعيد، محمود شاكر والحرفش، خالد بن عبد العزيز، مفاهيم أمنية، ط1(الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010).
- عدلي، حسين، الأمن القومي وإستراتيجية تحقيقه، (القاهرة: د.د.ن، 1997).
- عليوش قربوع، كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990).
- قوجيلي، سيد أحمد، الدراسات الأمنية النقدية - مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن، (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، ط1، 2014).
- لخضاري، منصور، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات-الميادين-التحديات، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2015).
- لخضاري، منصور، تطور ظاهرة الإرهاب في الجزائر من الصعيد الوطني إلى الصعيد عبر الوطني، (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، العدد 194، ط1، 2014).

الدوريات العلمية

- زغيب، شهرزاد، «الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع وآفاق»، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن، (الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، فيفري 2005).
- لطفي، بوجمعة، «الإجراءات الخاصة لمكافحة الجرائم الإرهابية في التشريع الجزائري»، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 37، (الجزائر: جامعة قسنطينة، جوان 2012).

المصادر الإلكترونية

- منظمة الأمم المتحدة، مجلس التجارة UNCTAD، تقرير الاستثمار العـالمي 2001، أنظر الرابط:

http//UNCTAD Press Release htm, Pp13-.

ثانياً: المصادر والمراجع الأجنبية

Books

- Kamara, Yusufu Unisa, Foreign Direct Investment and Growth in Sub-SaharanAfricaWhat are the Channels?, États-Unis:Universityof Kansas, October 2013.
- Nations Unies, Rapport sur l'investissement dans le monde 2016 - Nationalité des investisseurs: enjeux et politiques, Suisse: Genève, 2016.
- Page, Sheila and others, Foreign Direct Investment by African Countries, London: Overseas Development Institute, December 2004.
- Pezzini, Mario, "Africa's transformation: Open for business", at: Adrienne Klasa, The Africa Investement Report 2016, London, 2016.
- Qokweni, Wandile, What influences foreign direct investment into Africa- Insights into African Capital Markets, South African, 2016.
- Salem, Abobaker, Key success factors impacting foreign direct investment and technology transfer: a comparative study of Libya and Egypt, Allemagne: Lambert Academic Publishing, 2015.

Journals

- Alfituri, Ali, "The Libyan Experience Of Foreign Direct Investent", South East Asia Journal of Contemporary Business, Economics and Law, Vol. 2, Issue 2 June 2013.

Seminars

- Morisset, Jacques, "Foreign direct investment in Africa: policies also matter", Paper presented at The Global Forum on International Investment: New Horizons And Policy Challenges For Foreign Direct Investment In The 21St Century Mexico City, 26- 27 November 2001.